کتابخانه مجلس ش
کتاب التلویح الی کشف حقایق ال
مؤلف سعد الدین تفتازانی
موضوع
شماره ثبت کتاب
۷۸۵۱۲
۱۱۱۵۱
۷۸۱۱

کتابخانه شیخ
۱۳۸۲

۸۱۹۶ - ن

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب التلویح الی کشف حقایق التنقیح

مؤلف سعد الدین تفتازانی

موضوع

شماره قفسه ۷۸۱۱

شماره ثبت کتاب
۷۸۵۱۲
۱۱۱۵۱

فهرست شده
۱۱۷۸

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي احكم بكتابه اصول الشريعة الغراء وقام
بحطابه فروع الحنيفية السمحاء حتى اضحت كلمة
الباقية راسخة الاساس شامخة البناء كشجرة طيبة
ثابت وفرعها في السماء اوقد من مشكاة السنة
انوارها فاسرا جا وهاجا واوضح لاجماع الاراء على اقتفا
اثارها فاشاد منها حاجتي صادقت بحار العلوم ال

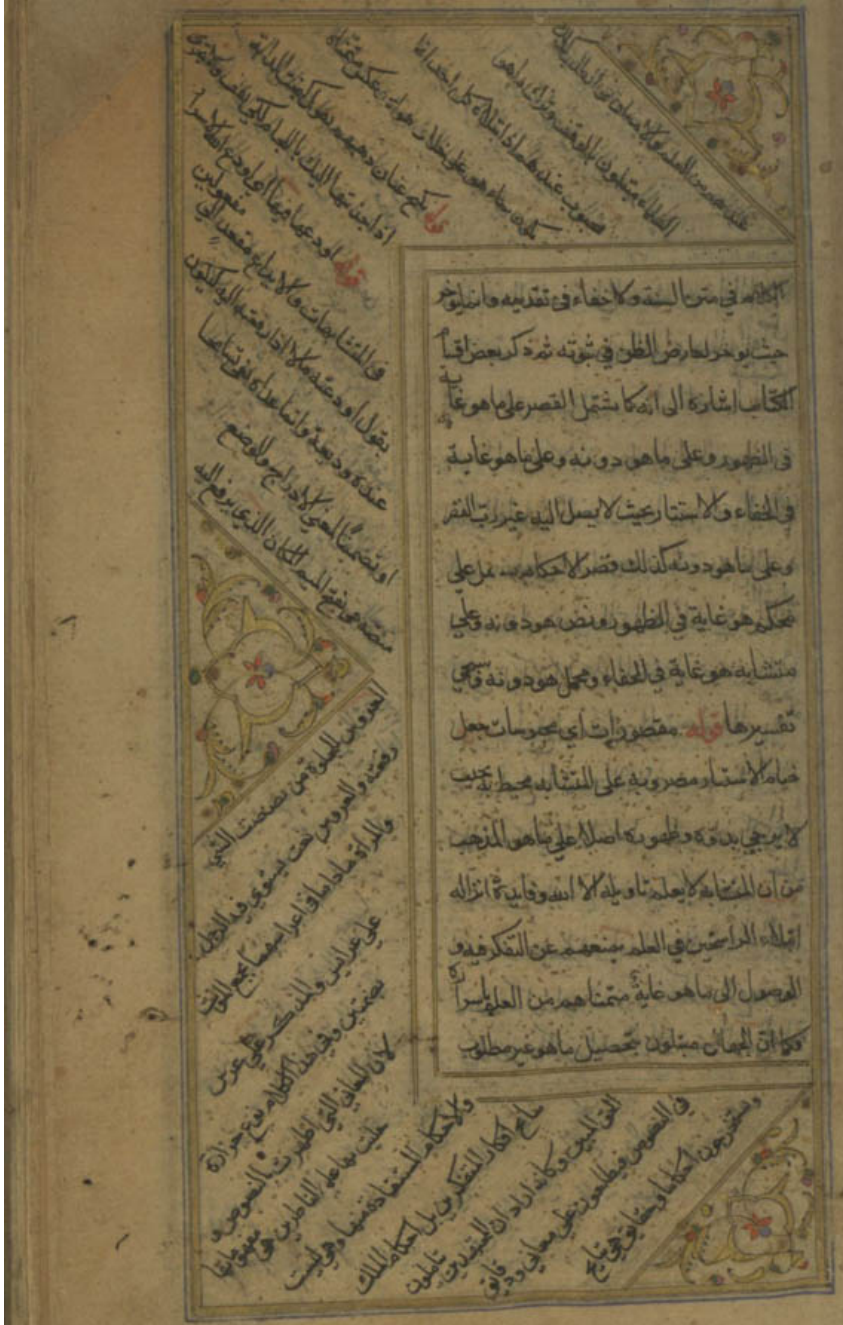

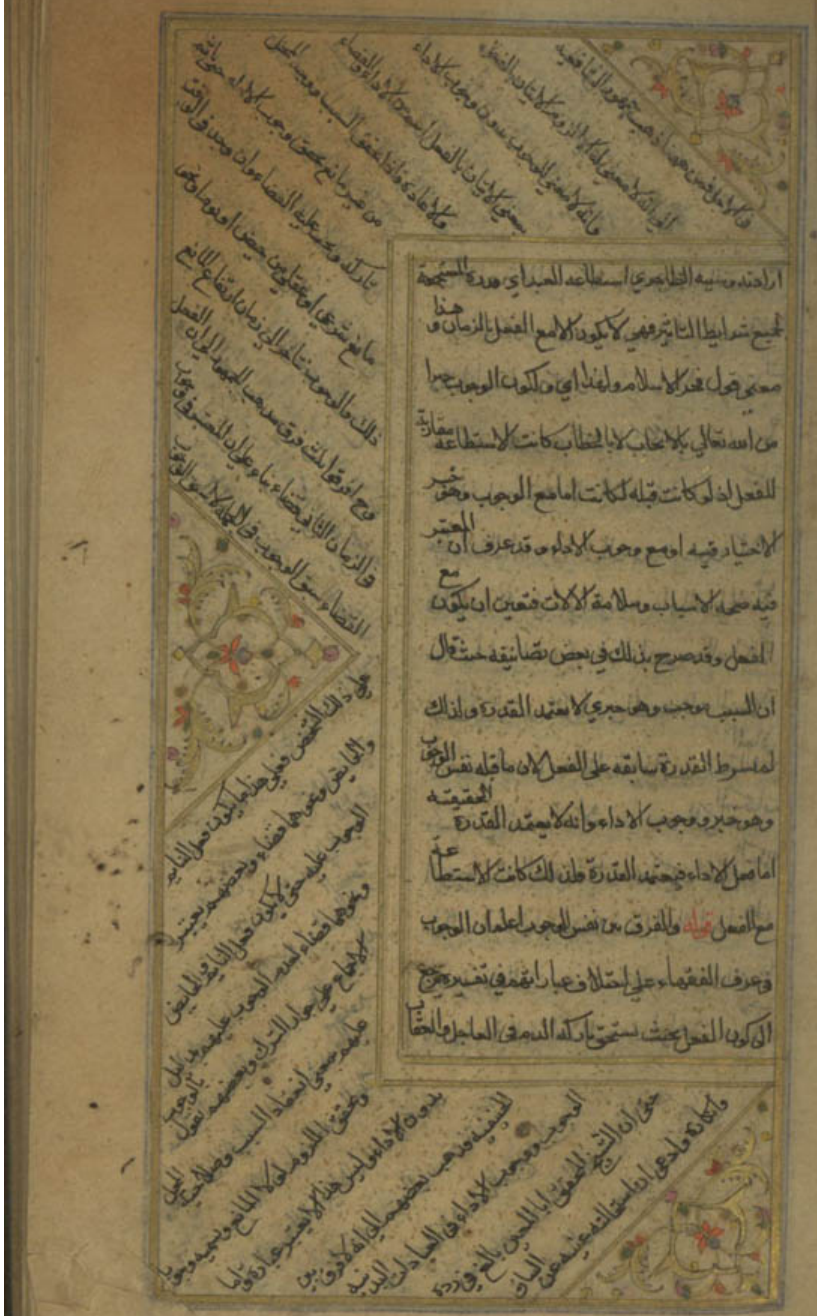

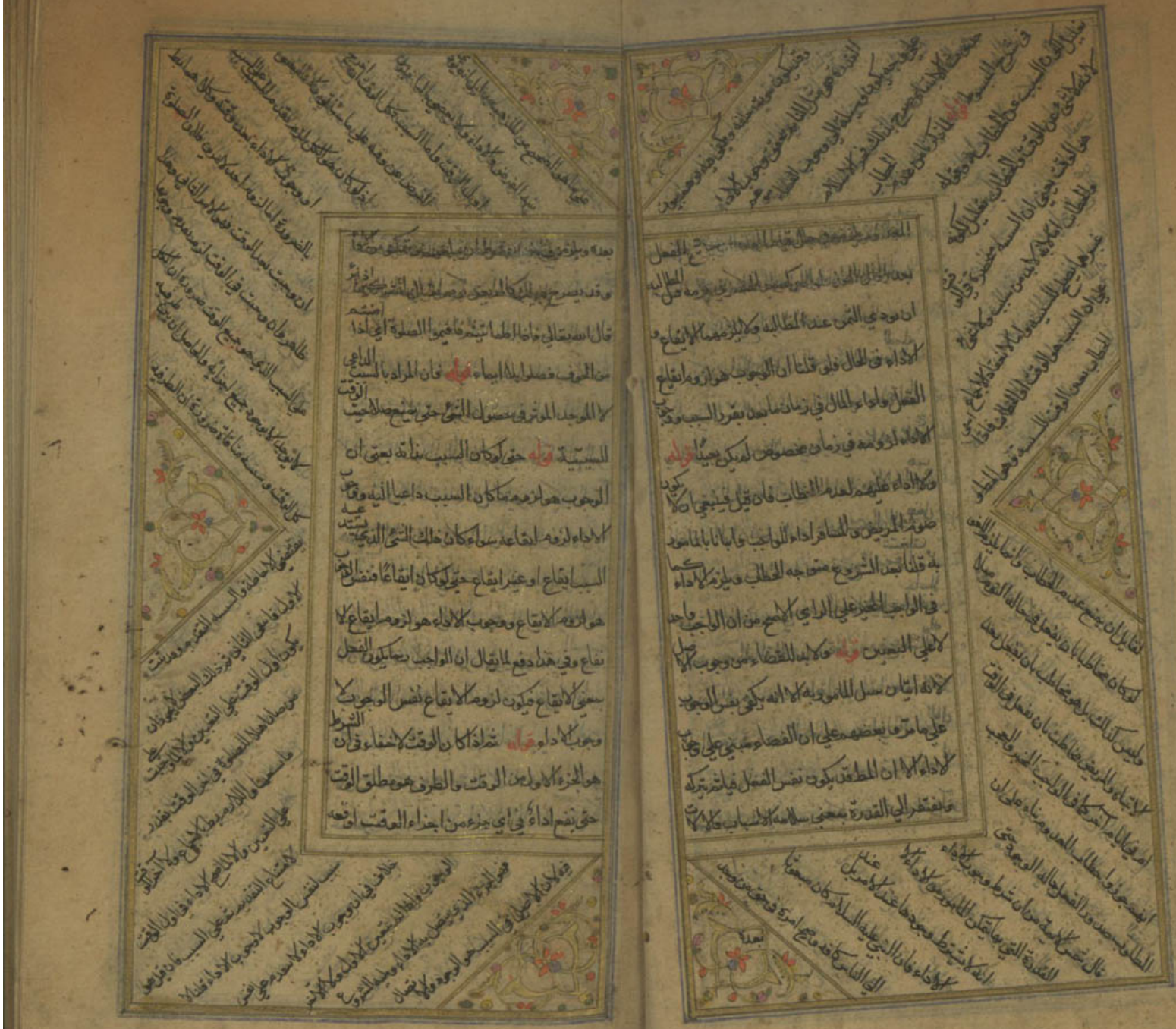

اثبات الحكم في جميع ما تناوله من الافراد قطعا وفي
عند جمهور مشايخ سمرقند العراق وعامة المتاخرين
وظنا عند جمهور الفقهاء والمتكلمين وهو مذهب
الشافعي والمختار عند مشايخ سمرقند حتى يفيد وجوب
العمل دون الاعتقاد ويصح تخصيص العام من الكتاب بخبر
الواحد والقياس واستدل على مذهب الوقف بأربعة
بيان ان شيئا من هذه الالفاظ التي ادعي عمومها احتمل واخر
بيان انه مشترك اما الاول فلان اعداد الجمع مختلفة
غير اولوية للبعض ولا بد بكل واحد منها بعد
بيان العمل والاستغراق فلو كان للاستغراق لما صح
اليه فهو للبعض وليس بعضه فيكون مجملا واما الثاني
فلانه تطلق على الواحد ولا اصل في الحقيقة الا طلاقا
فيكون مشتركا بين الواحد والكثير فقوله وانه يوله عطف
على قوله لانه احتمل ان اعداد الجمع فيكون دليلا آخر على الاجمال
ويحتمل ان يكون عطفا على قوله لانه مجمل فيكون دليلا

على ما ذكره الشافعي رحمه الله في الجمع المعرف باللام
على الكل اخرز احترز عن جمع النصف المعرف باللام
الحال وعن الثاني اذا لم يكن جنس المعهود
ولا استغراق ولا للاستغراق فيحمل عليه التفاتا
صحيح بذلك اذ الجمع المعرف باللام اذا لم يكن
الجنس في الكثير على ان كون الجمع
عاما في الواجبات مما اجمع عليه
والمباح بالجمع هنا ما خصت منه
كالرجال والمستحبات كالناس وكان ابو
سفيان واعداء رسول الله
العالم المتقن سيد الصدر
وهو ما حسن اذا وقع

ذهب وفضة وجعل المتسبين من مسموعة
لانه يجوز عشرون من الابل على ان يوضع
الموضع فيصير الدين كالعدم الناس ان يوضع
ان مسموعة اذا لم يكن كذلك اي الفاظ الكتاب
اي على ما ذهب الشافعي
المتعين لانه لا عموم للفظ من المعنى وهو
الاسم على الجنس والثلثة من
باعتبار عمومها لانه لا دليل ما قوله فهو محمل
المراد وان اريد ما فوقه فليس مسكوتا عليه
في المراد فيلزم مسكوتا عليه
بخلاف الكل فانه

المراد هو البعض والجواب انه لسان اللغة بالترجيح
وهو ظاهر والمراد بالعموم ربما كان الخطاب فيكون ايضا
حجة ولا يخفى ان التوضيح بقوله لفلان علي دراهم
على فقد عرف الجمع المنكر عاما وعلى كون الاقل في جمع
الكثرة ايضا هو الثلثة على حال وما اشار اليه في
دليل الاجمال قوله لان العموم استدل على المذهب
المختار بالمعقول والاجماع اما المعقول فلان العموم
معنى ظاهر يعقله الاكثر ويسبق الثاني الى التعبير عنه
فلا بد من ان يوضع اللفظ لكلمة العادة فيكون من
المعاني التي وضع لها الالفاظ لفظ وضعها والحاجة
الى التعبير عنها فقط الا بد ان يكون لفظ يدل عليه
يعني بالوضع ليتبين كونه عاما وفيه نظر لان المعنى
الظاهر قد يستغني عن الوضع له حاصة بالجان
او الاشتراك او نحو ذلك كخصوص المزاج في الطعوم
التي الكفي في التعبير عنها بالاضافة كراجعه المسك

فان المانعين اجابوا بمنع الكبرى
اذ ورد هو ما تناول الكل بنفسه
عطف على الضمير المستتر في
الدية لانه لان الجمع المعرف
وهو مبين مقتضى الى الوقف فالاولى
عرف وظنا بالمال اليمين او فاعرض
بان يحمل على الجنس
الغاية فلا يجب بانه فرض من المسح
التكوية فليس قطعيا فعارضه المبيح
للمسح وان كان بطريق الكلية فظاهر
للمصنف ان يقول لان الجمع
بالالف واللام اما في
بين

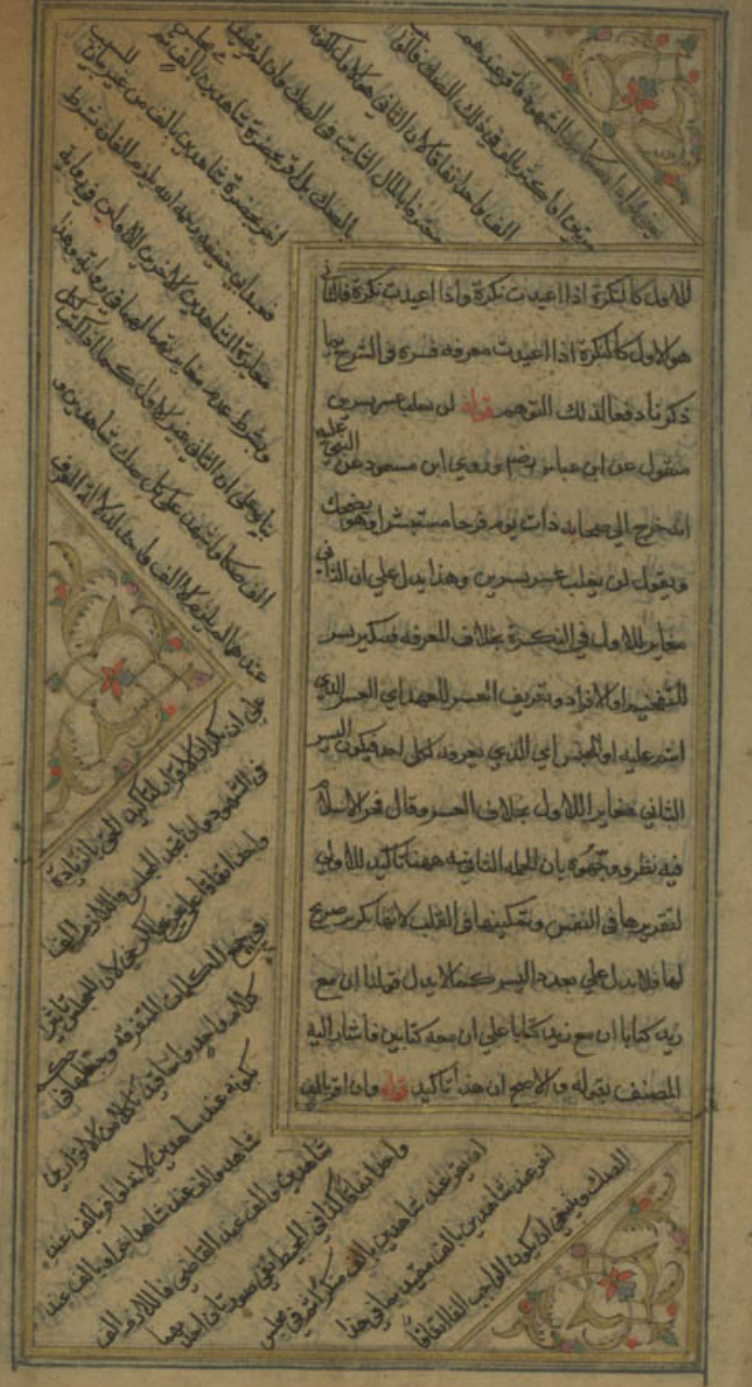

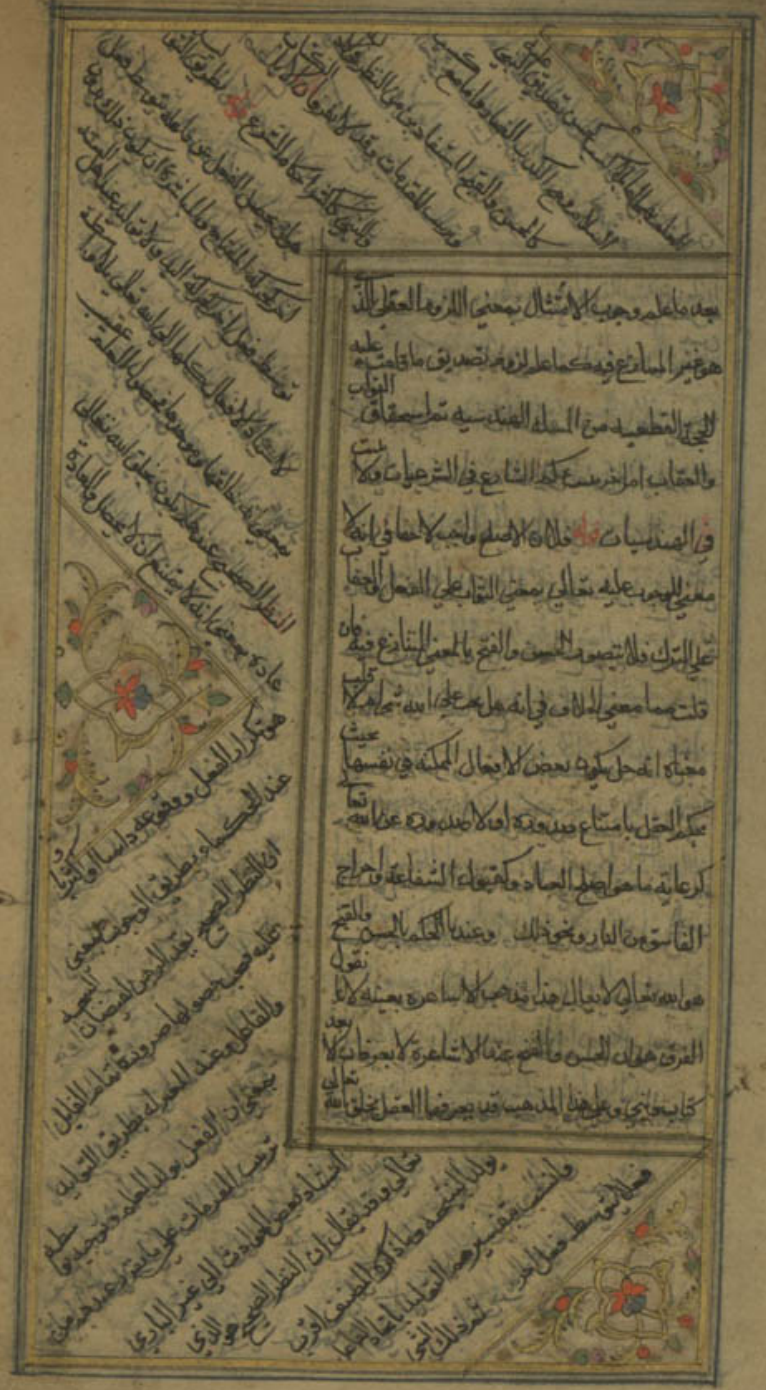

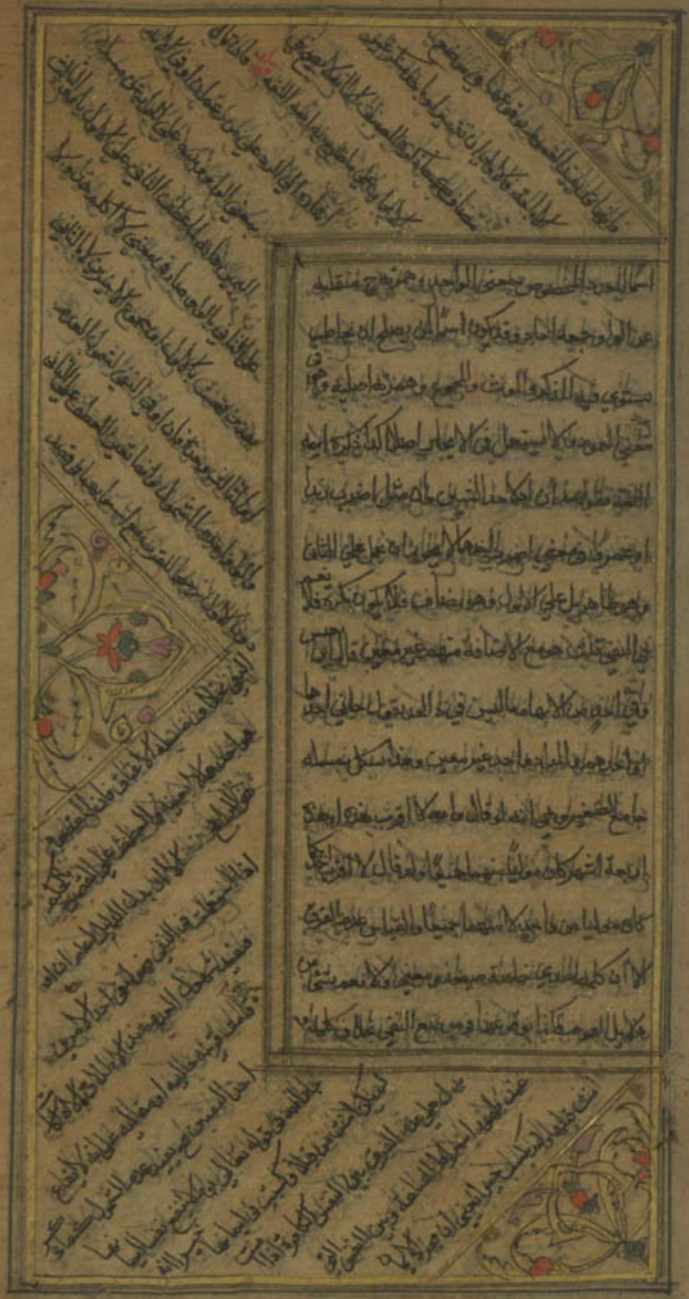

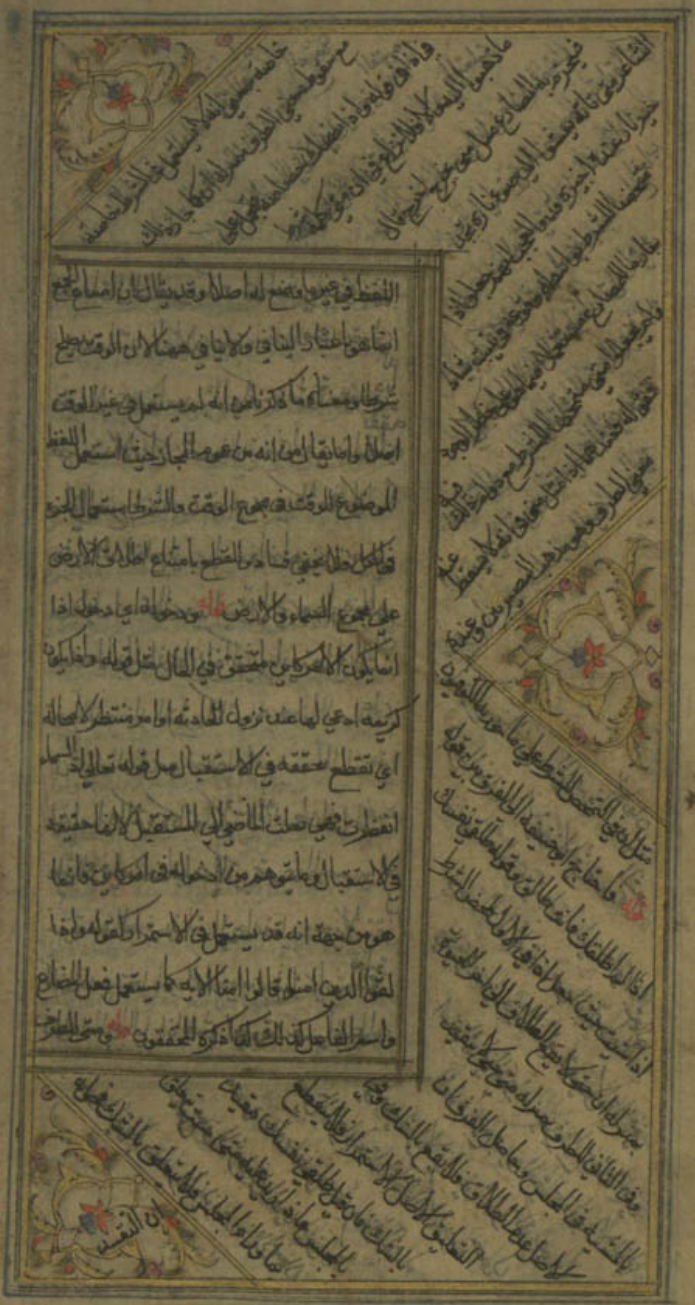

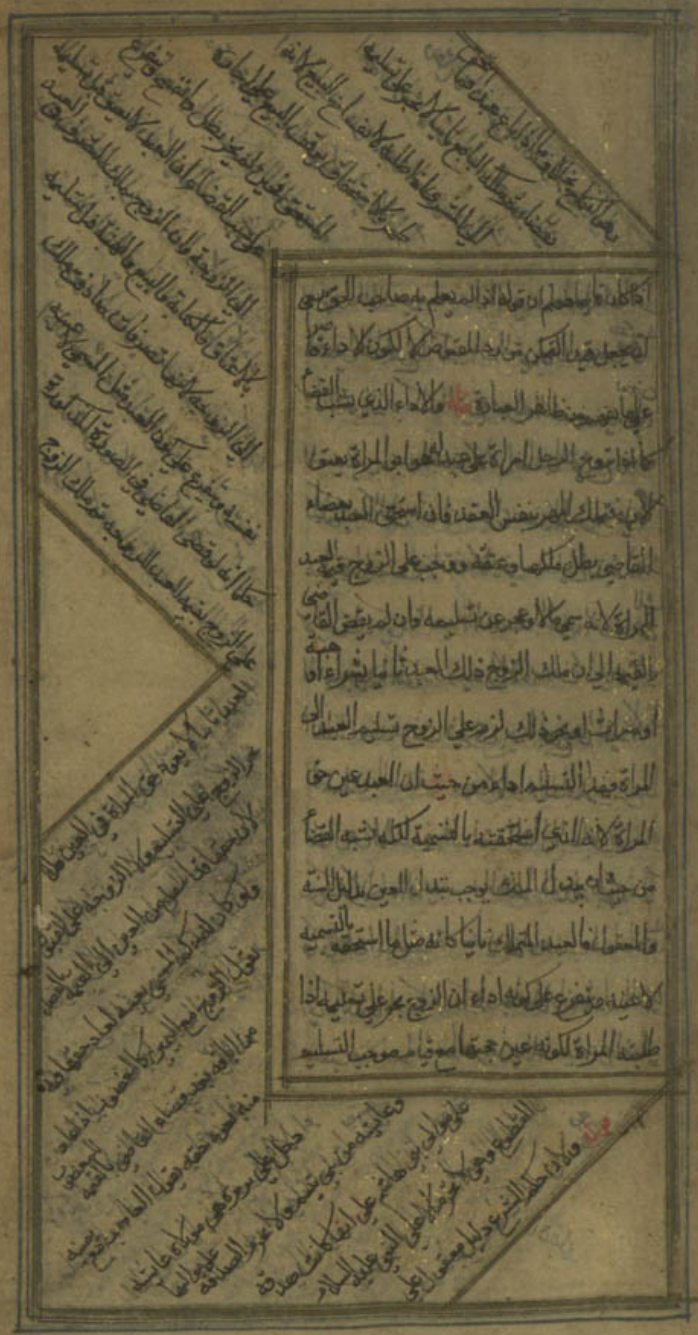

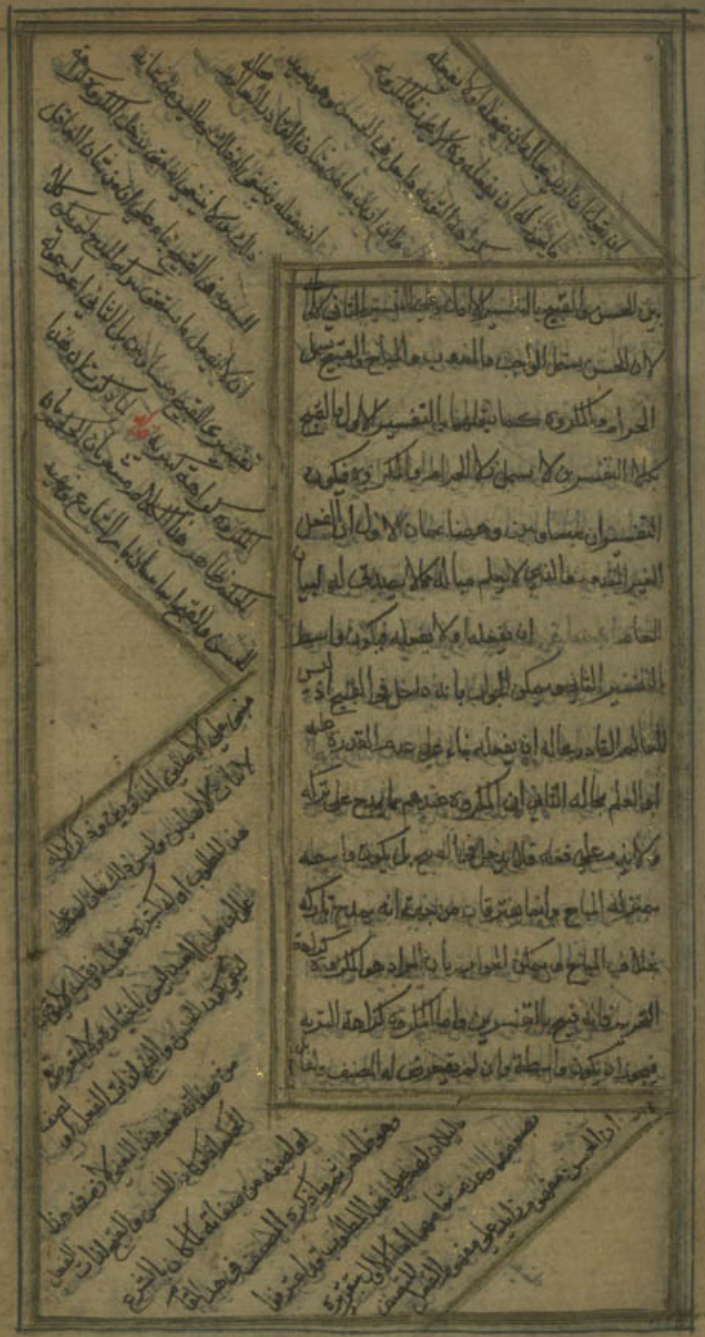

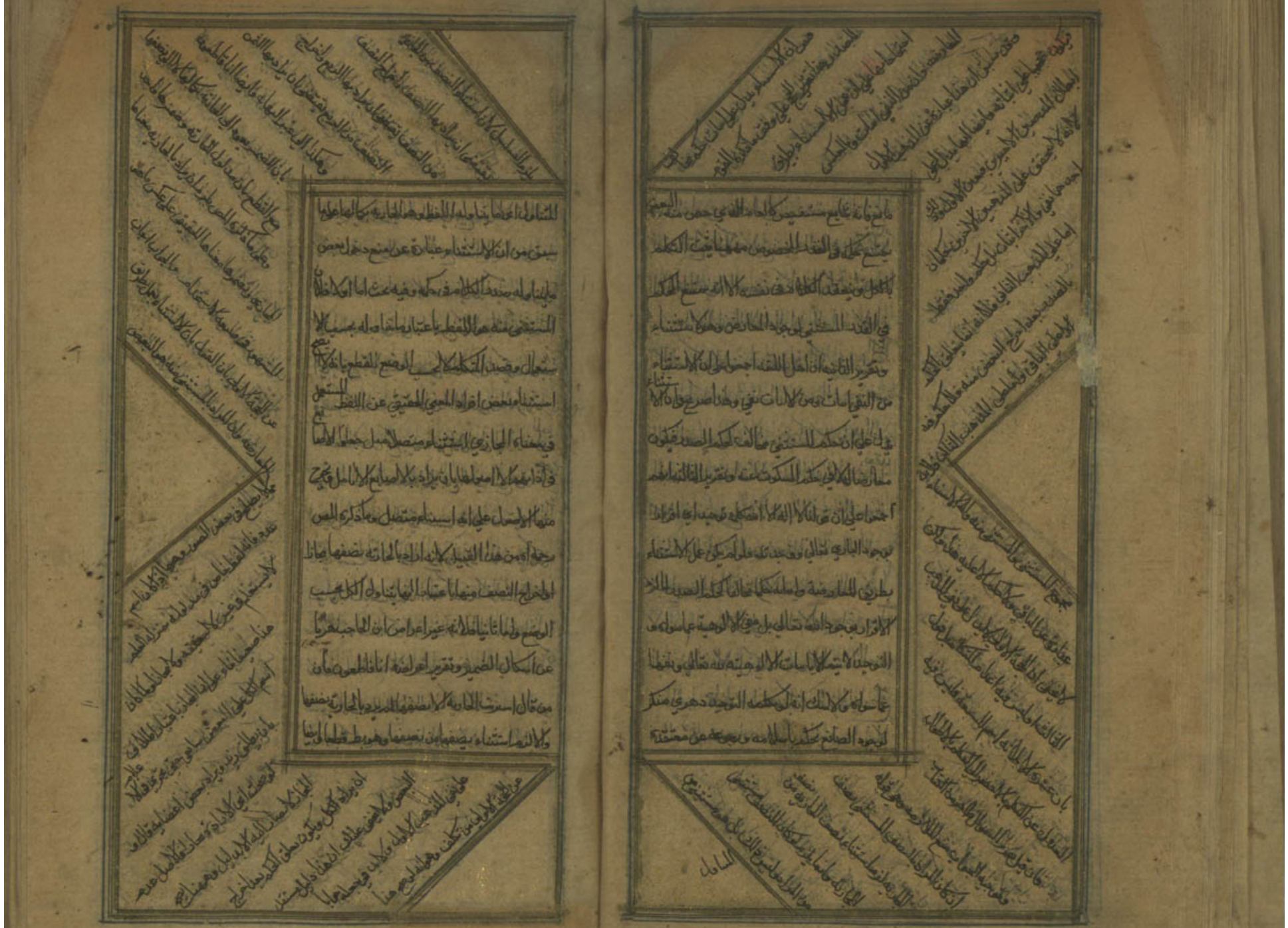

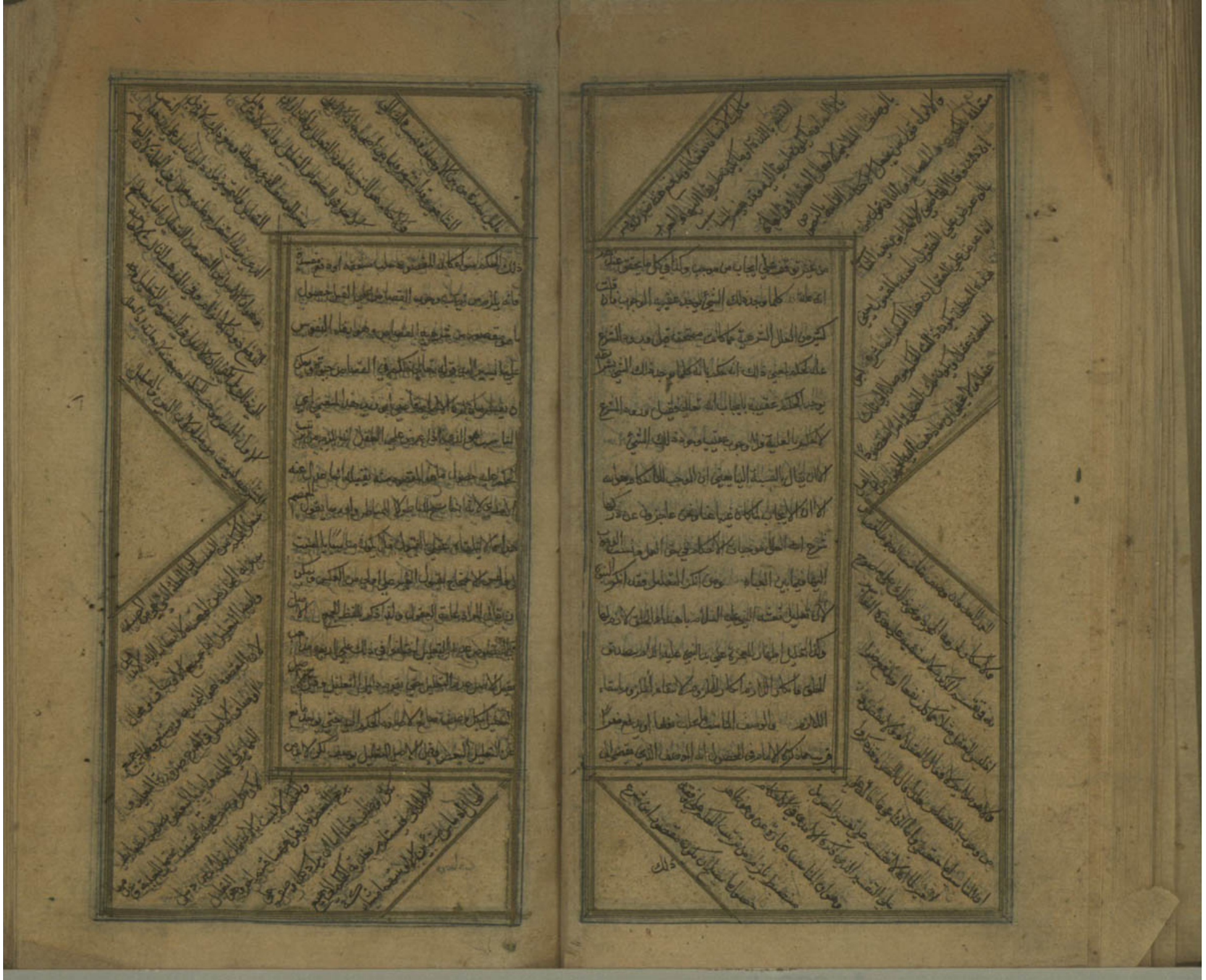

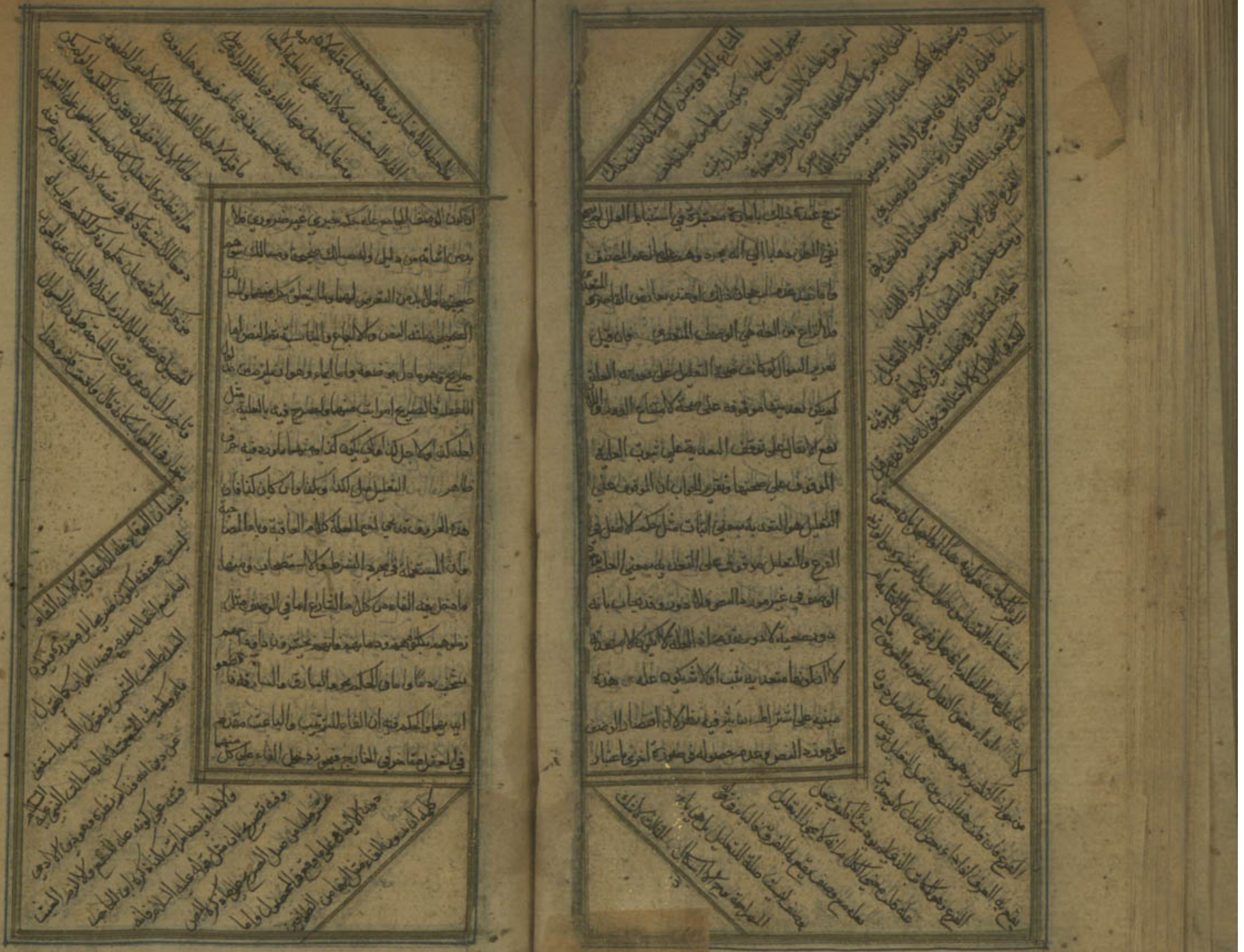

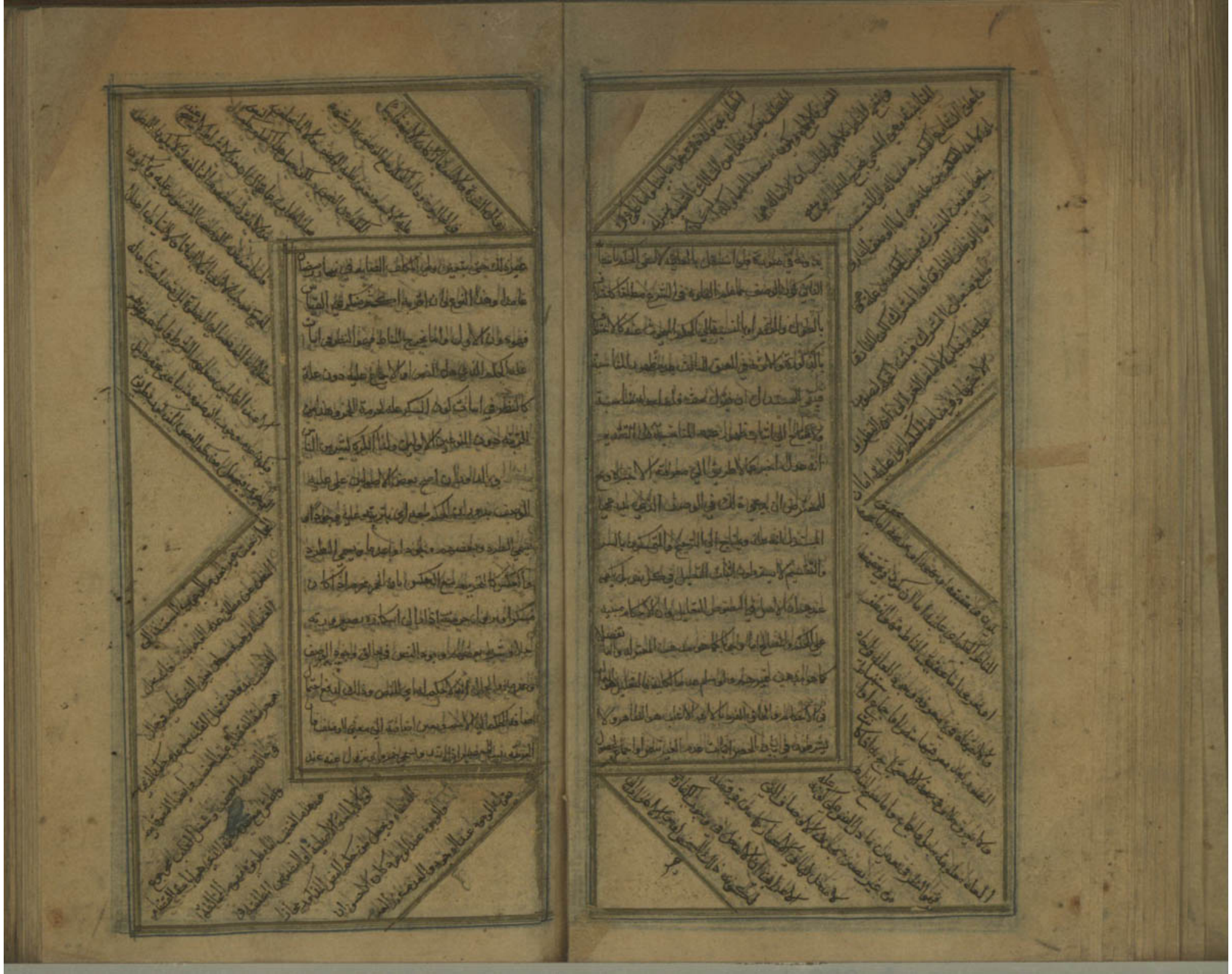

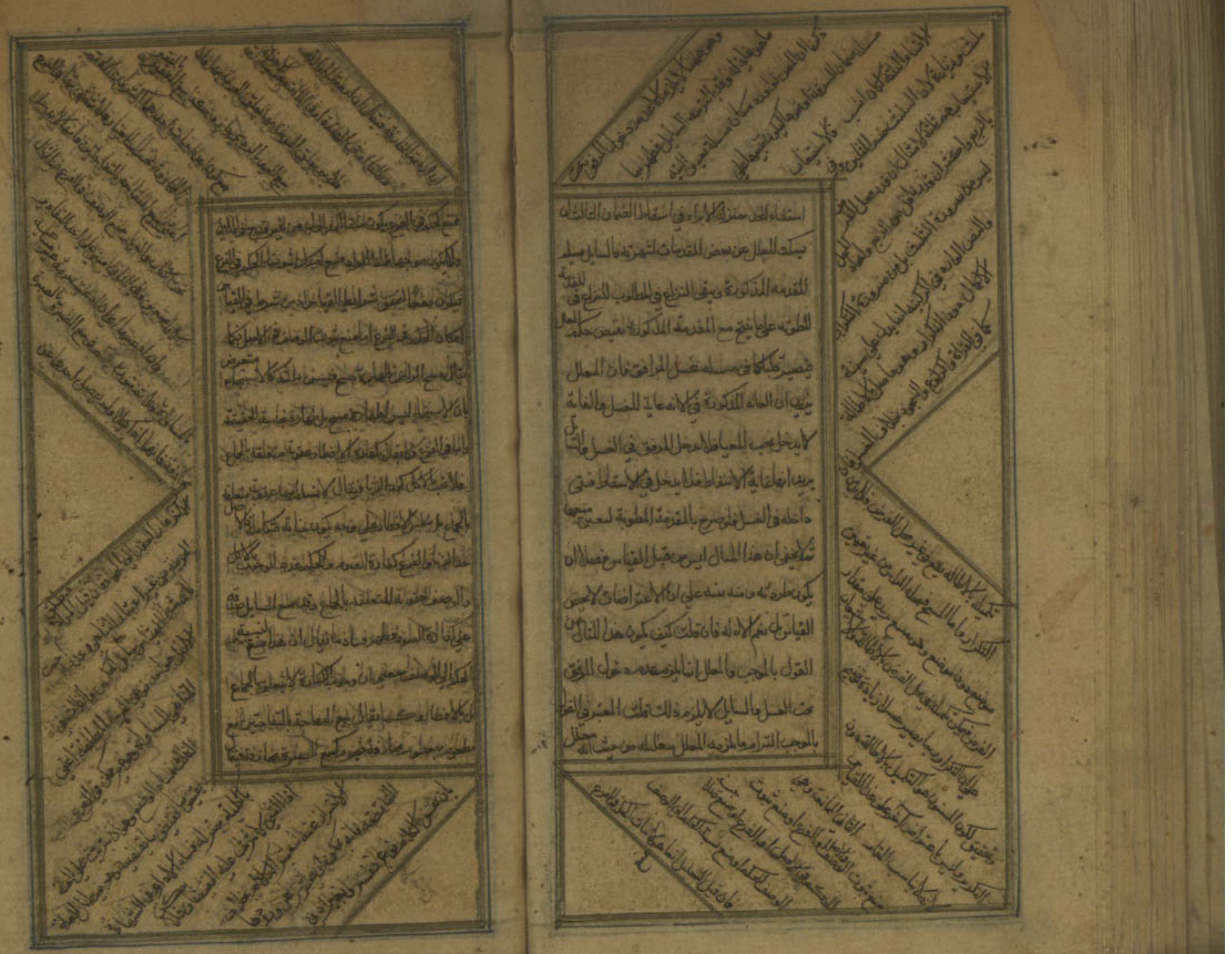

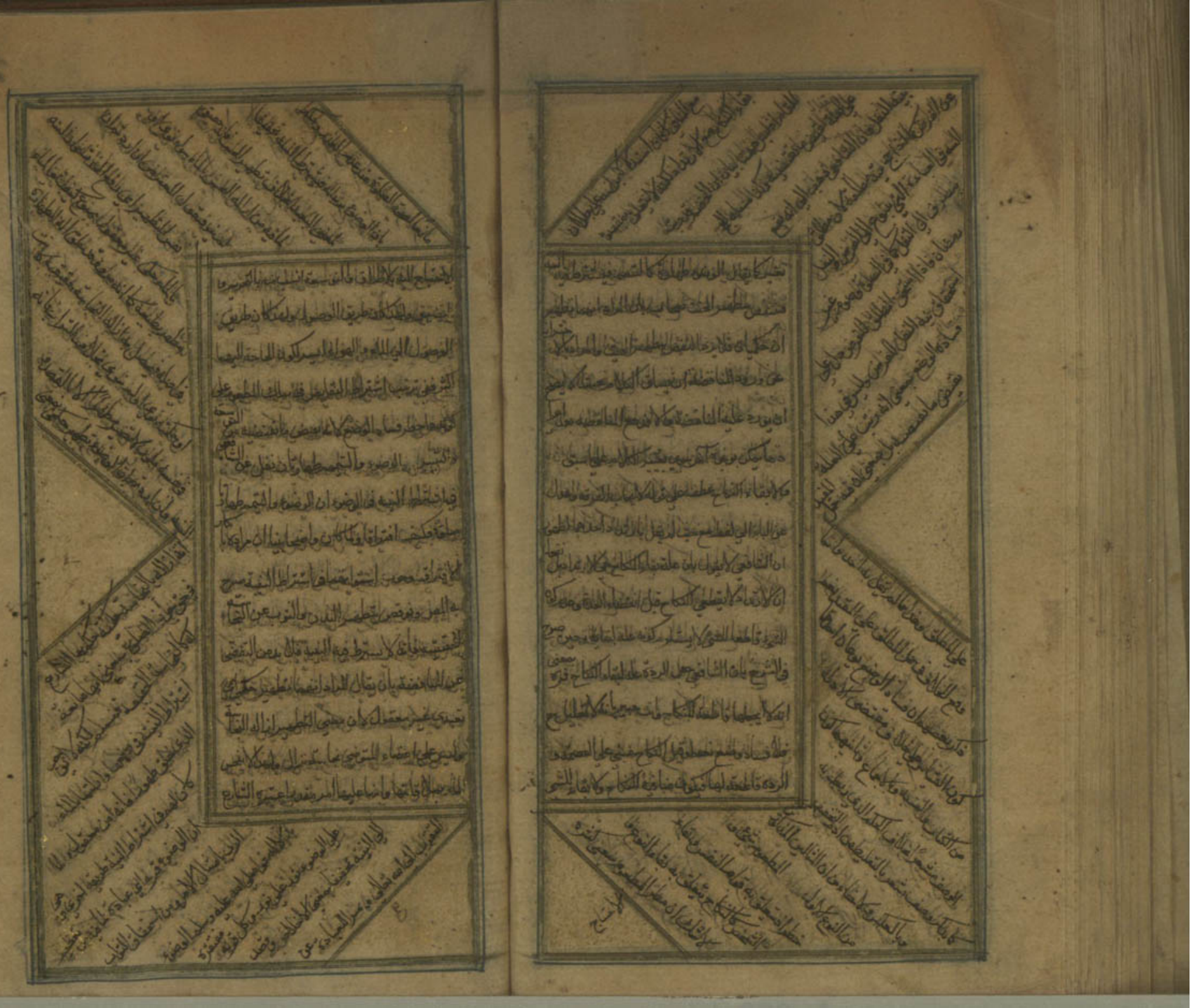

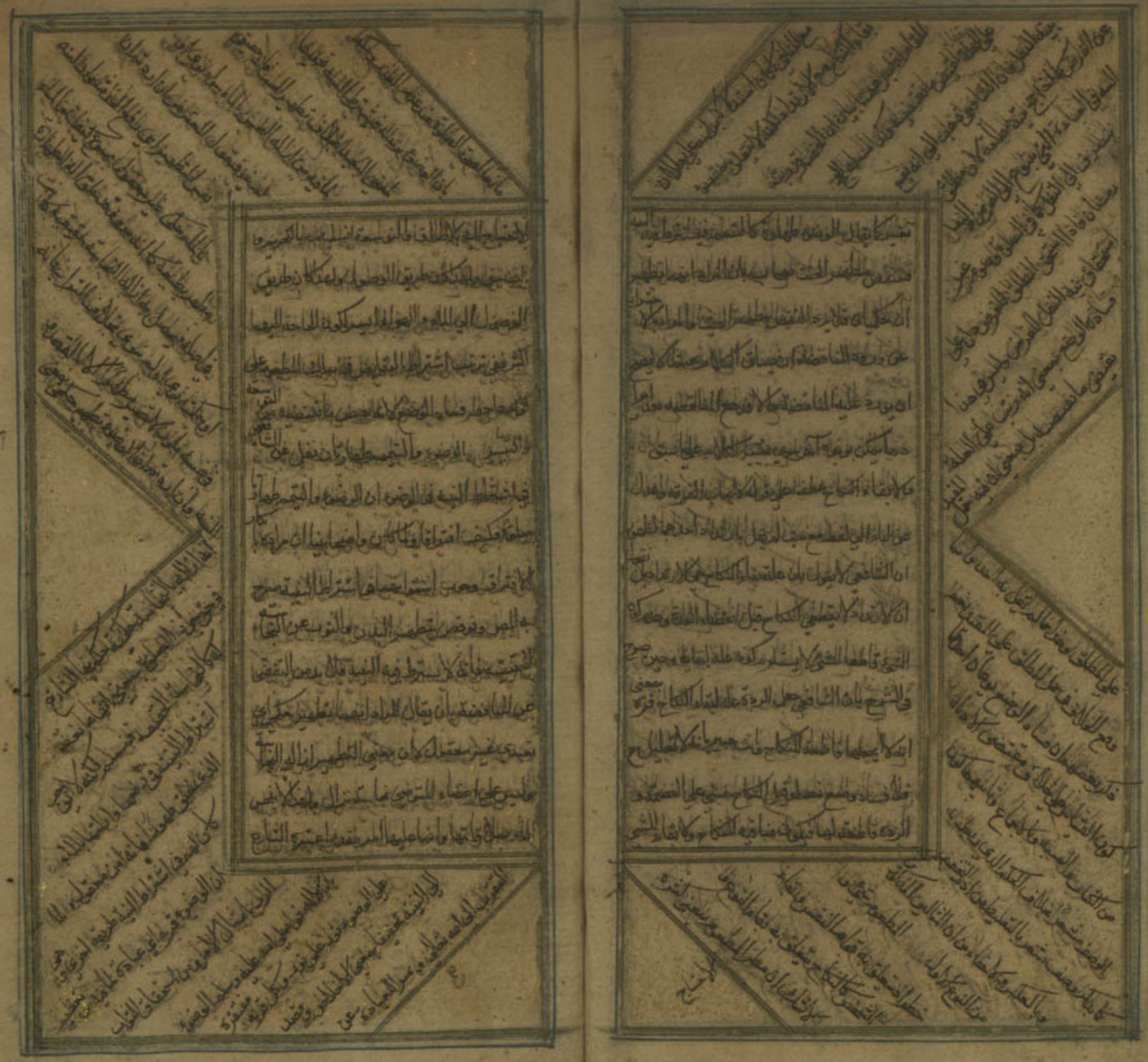

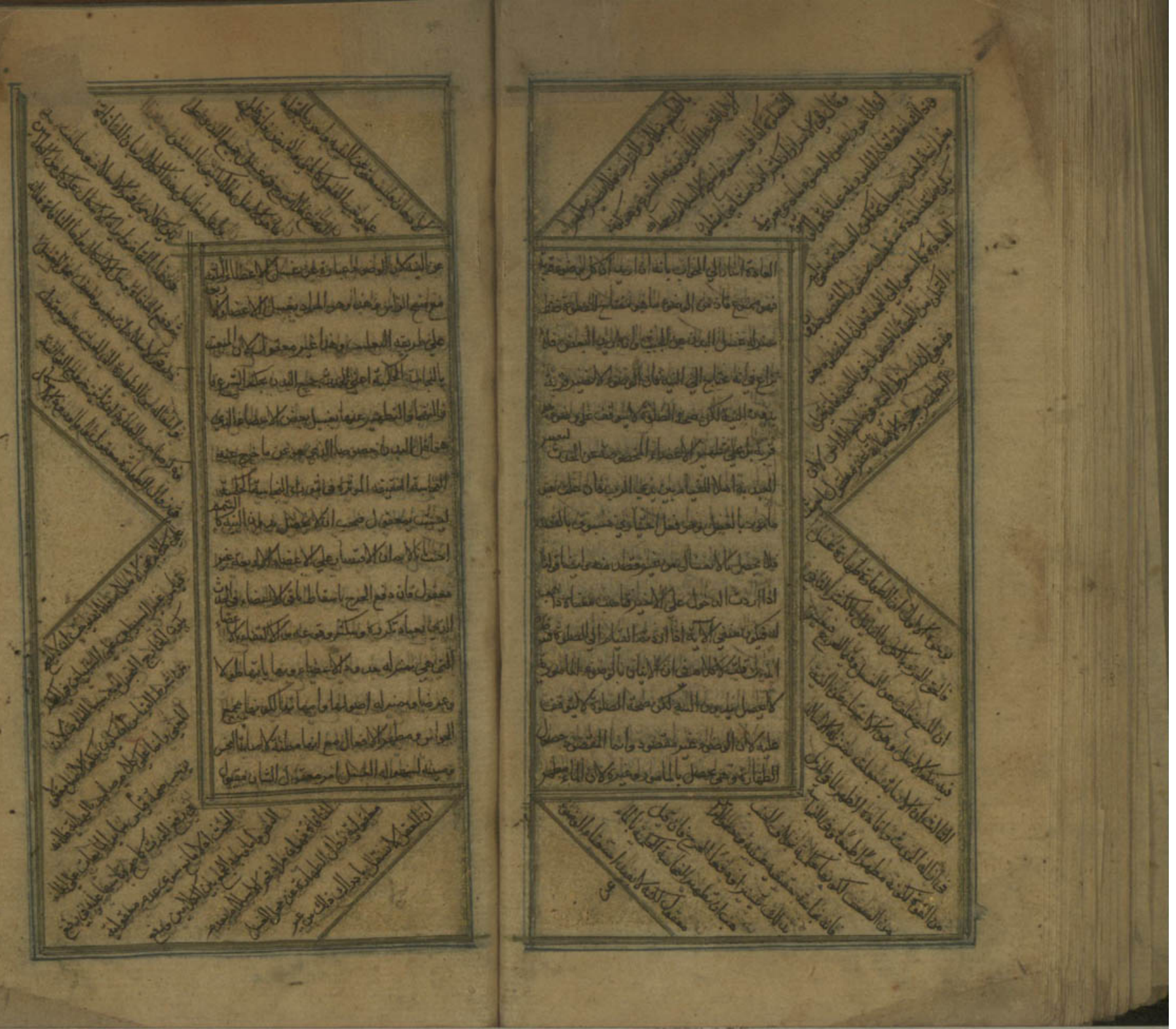

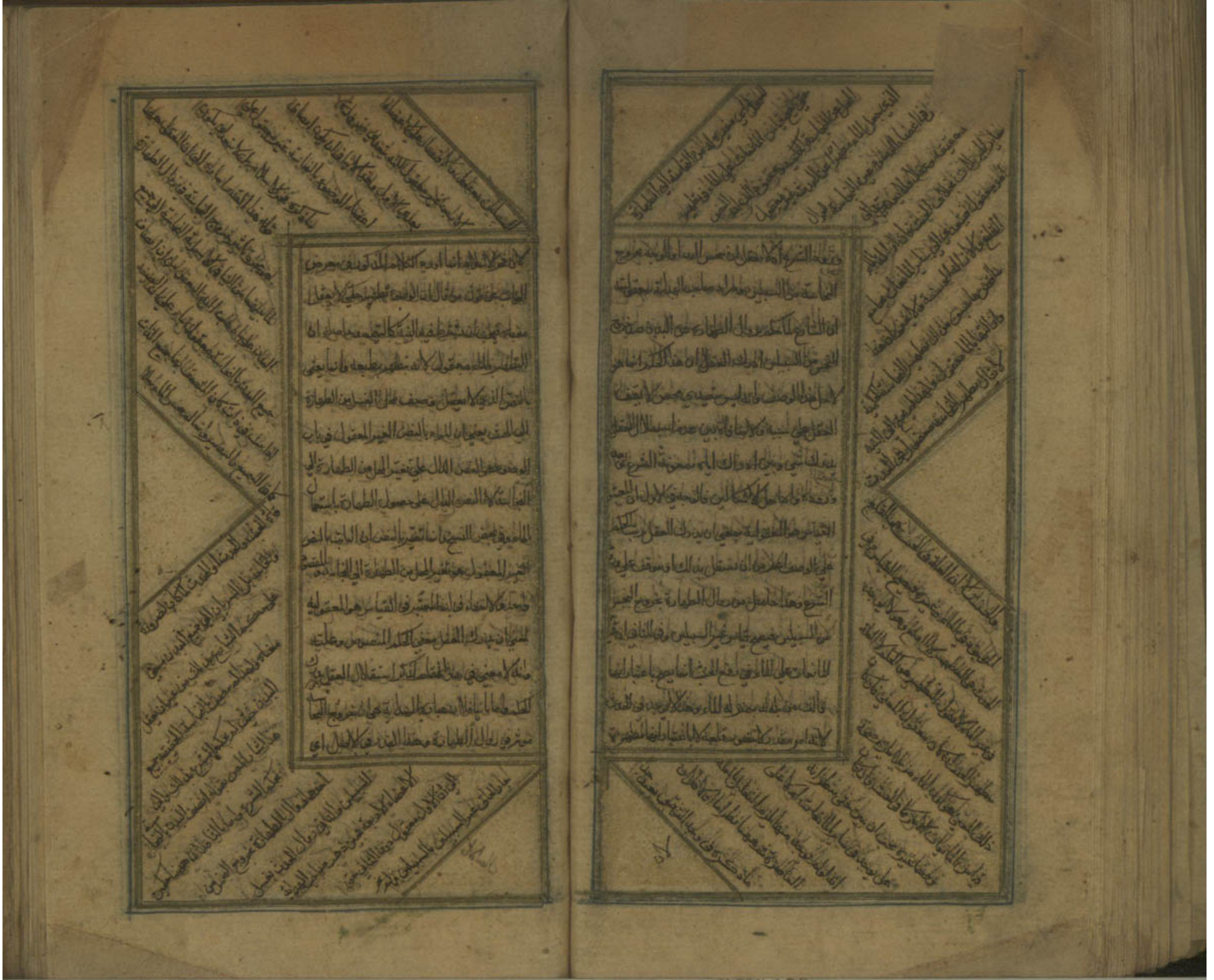

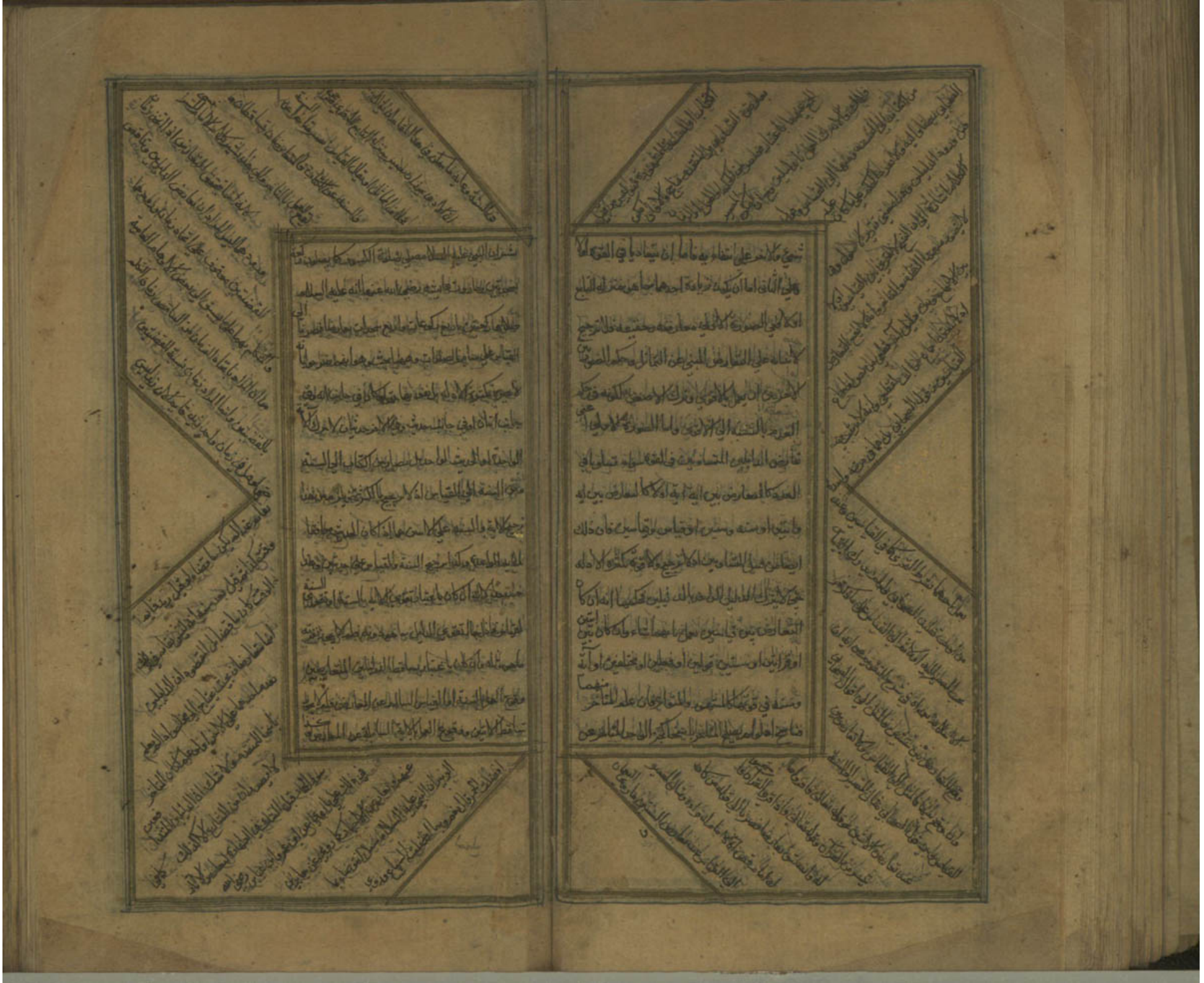

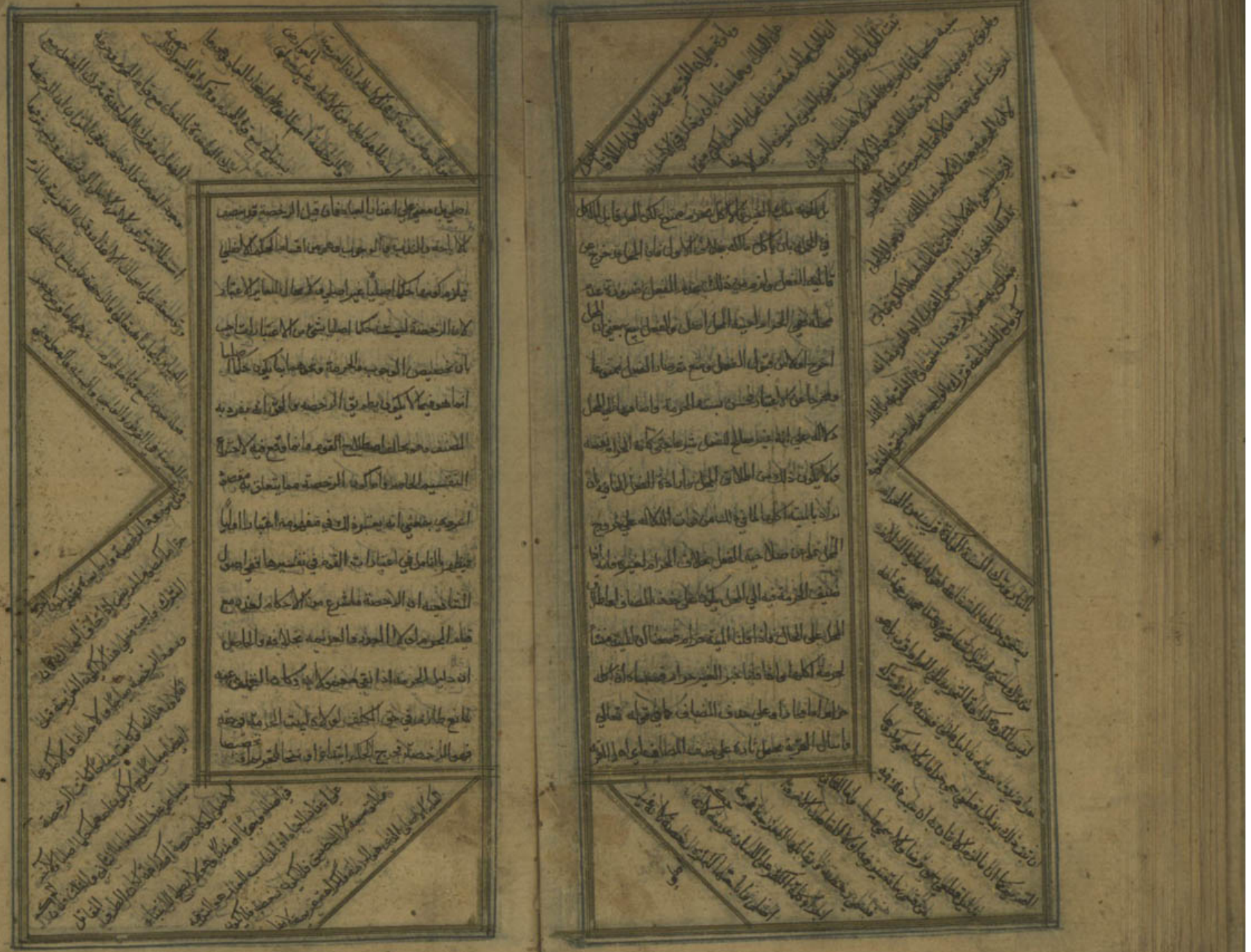

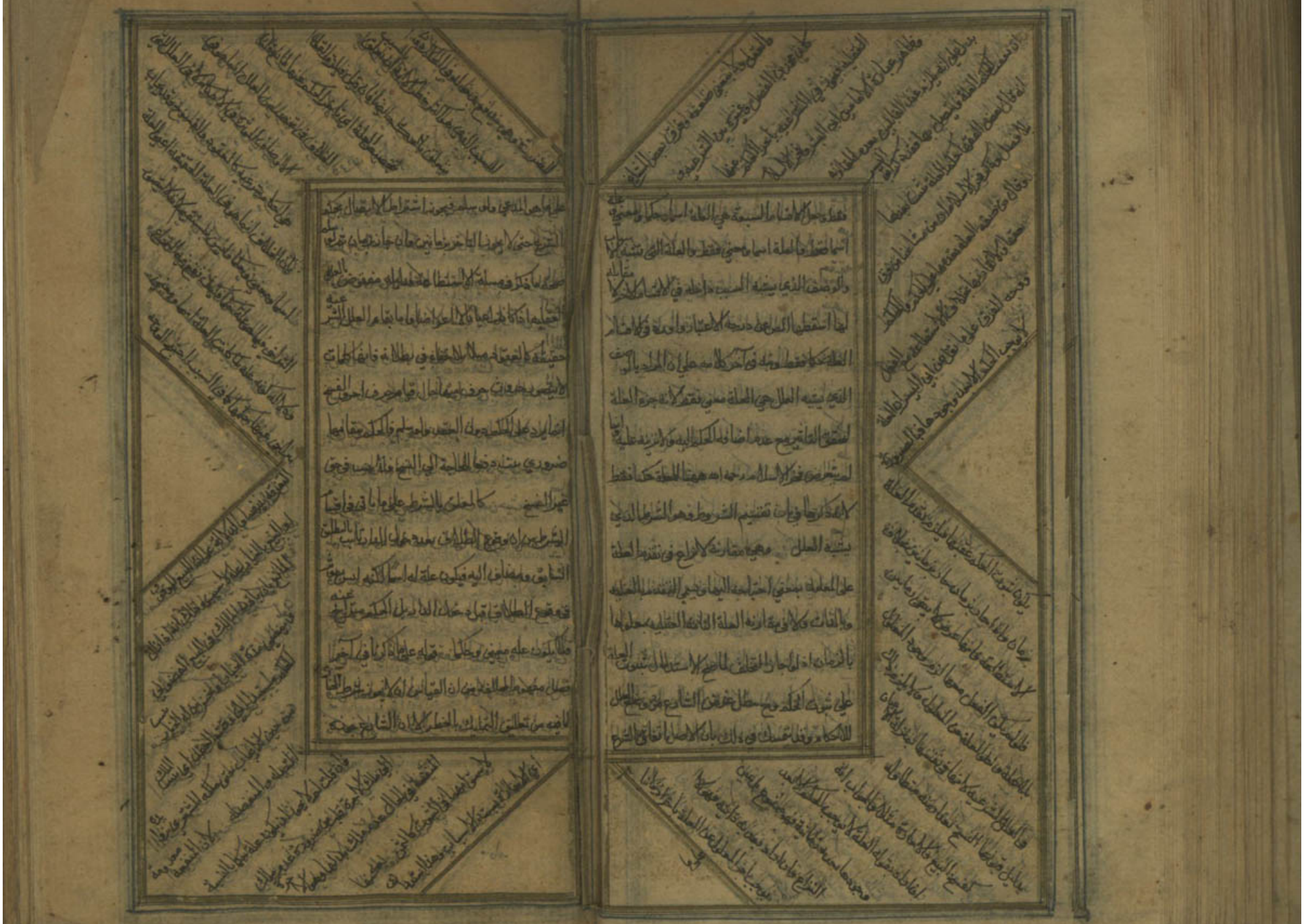

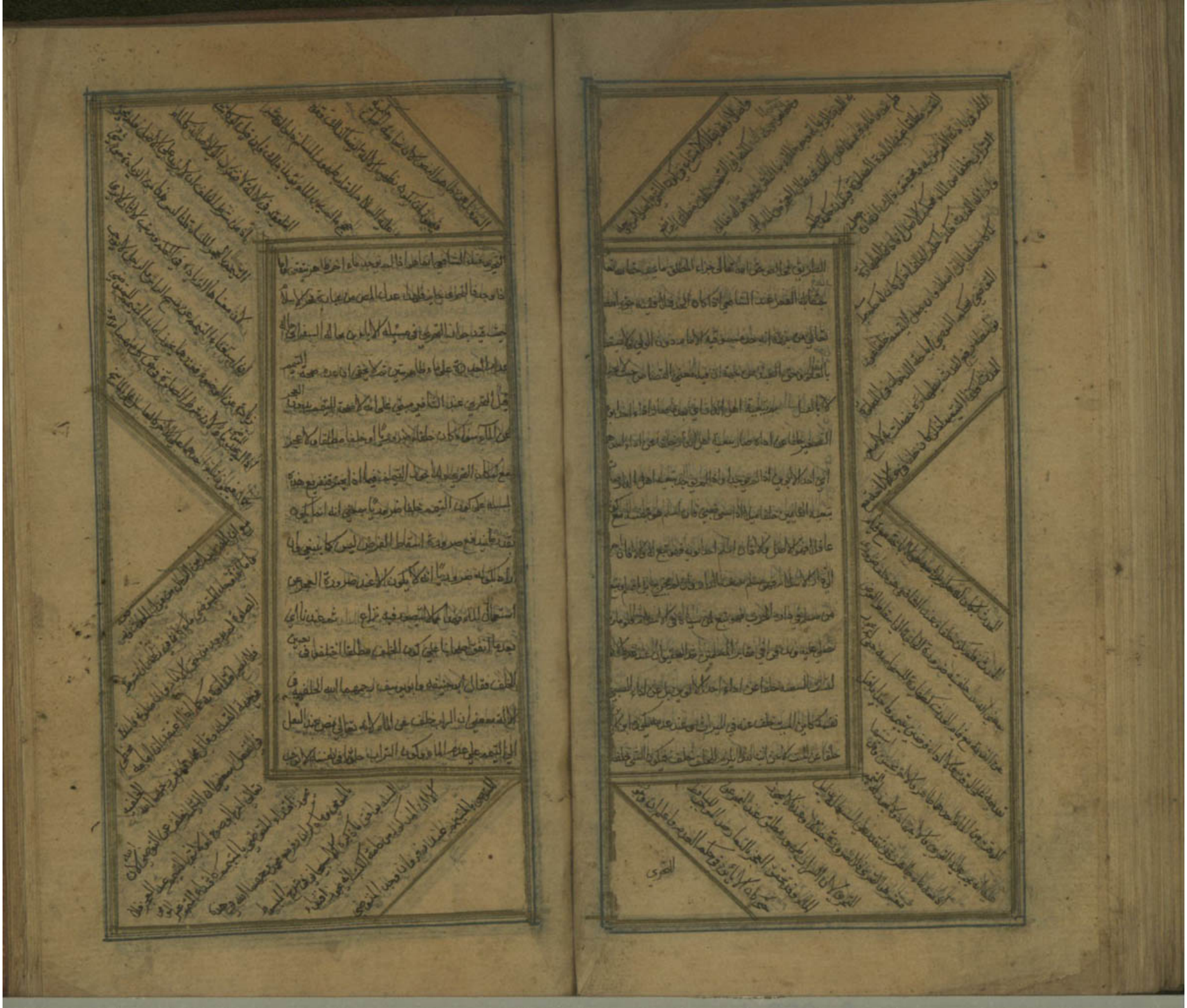

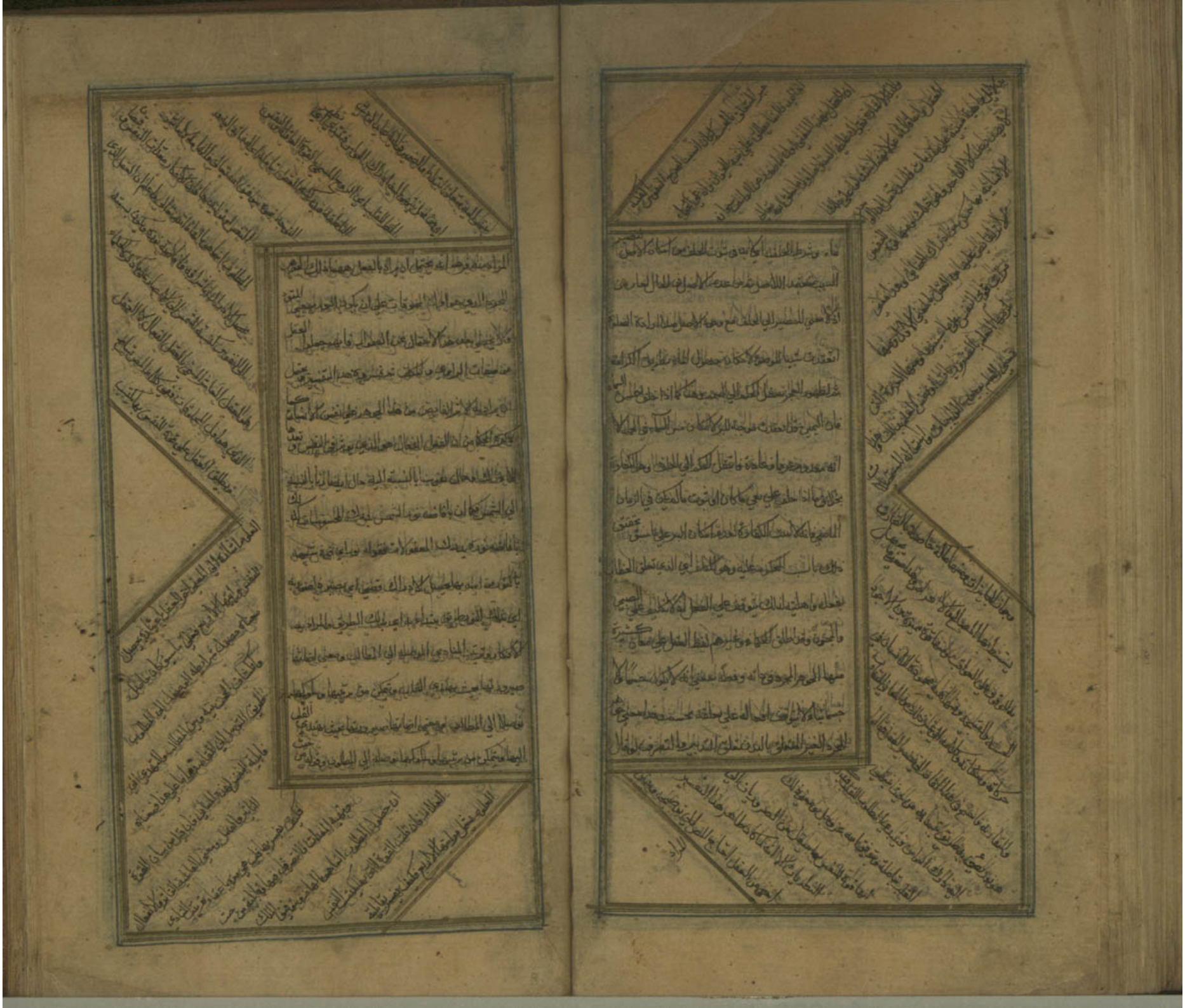

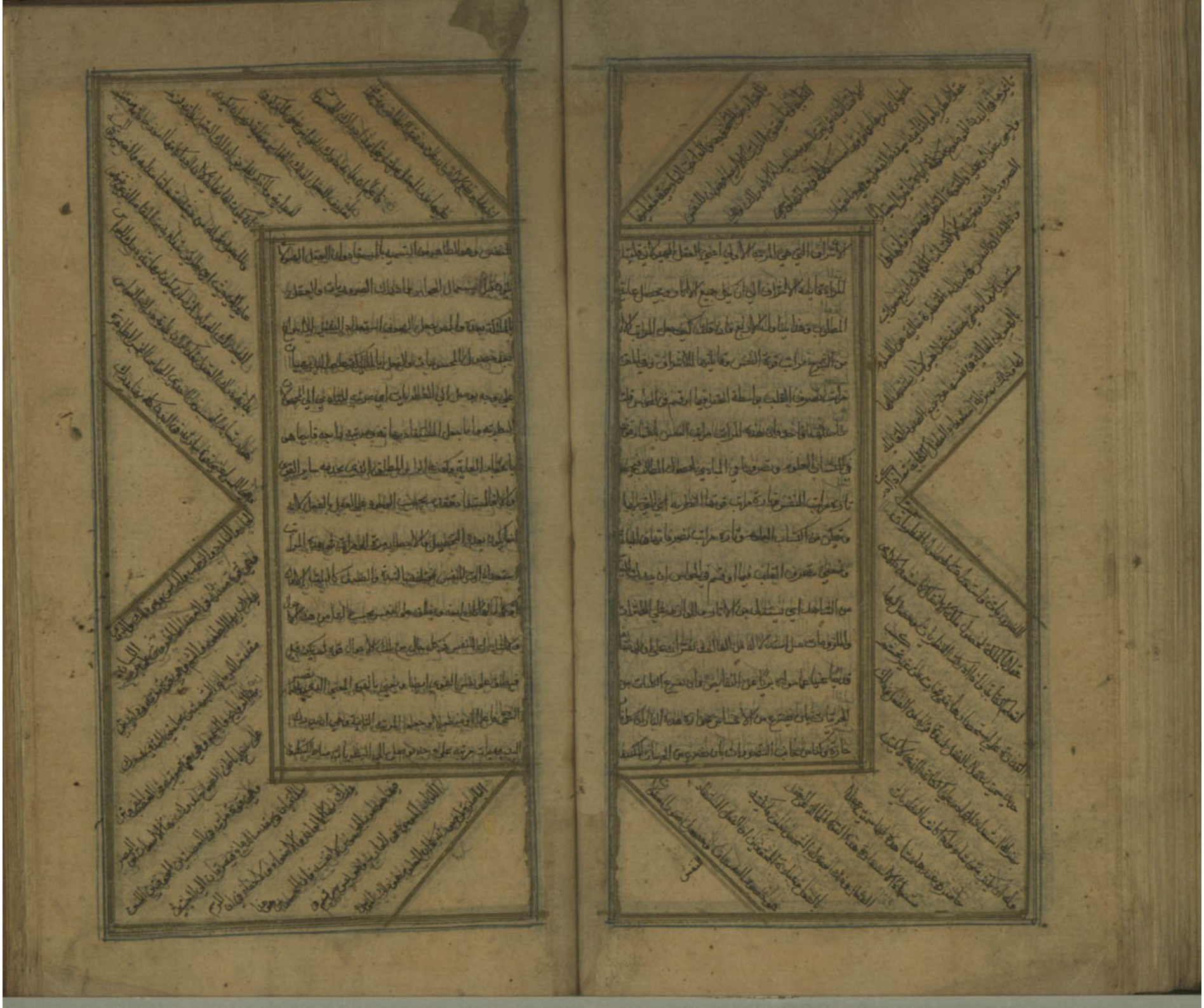

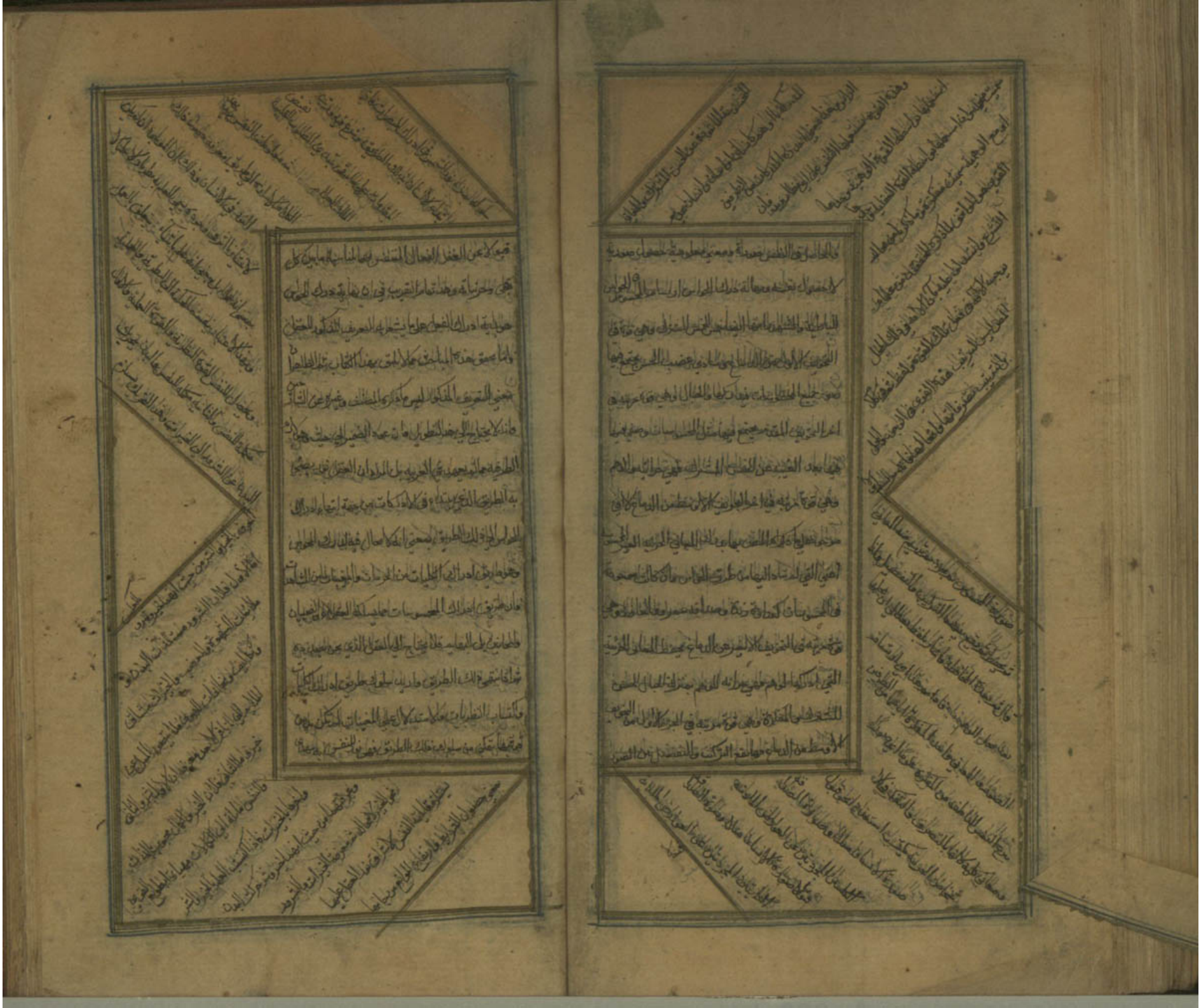

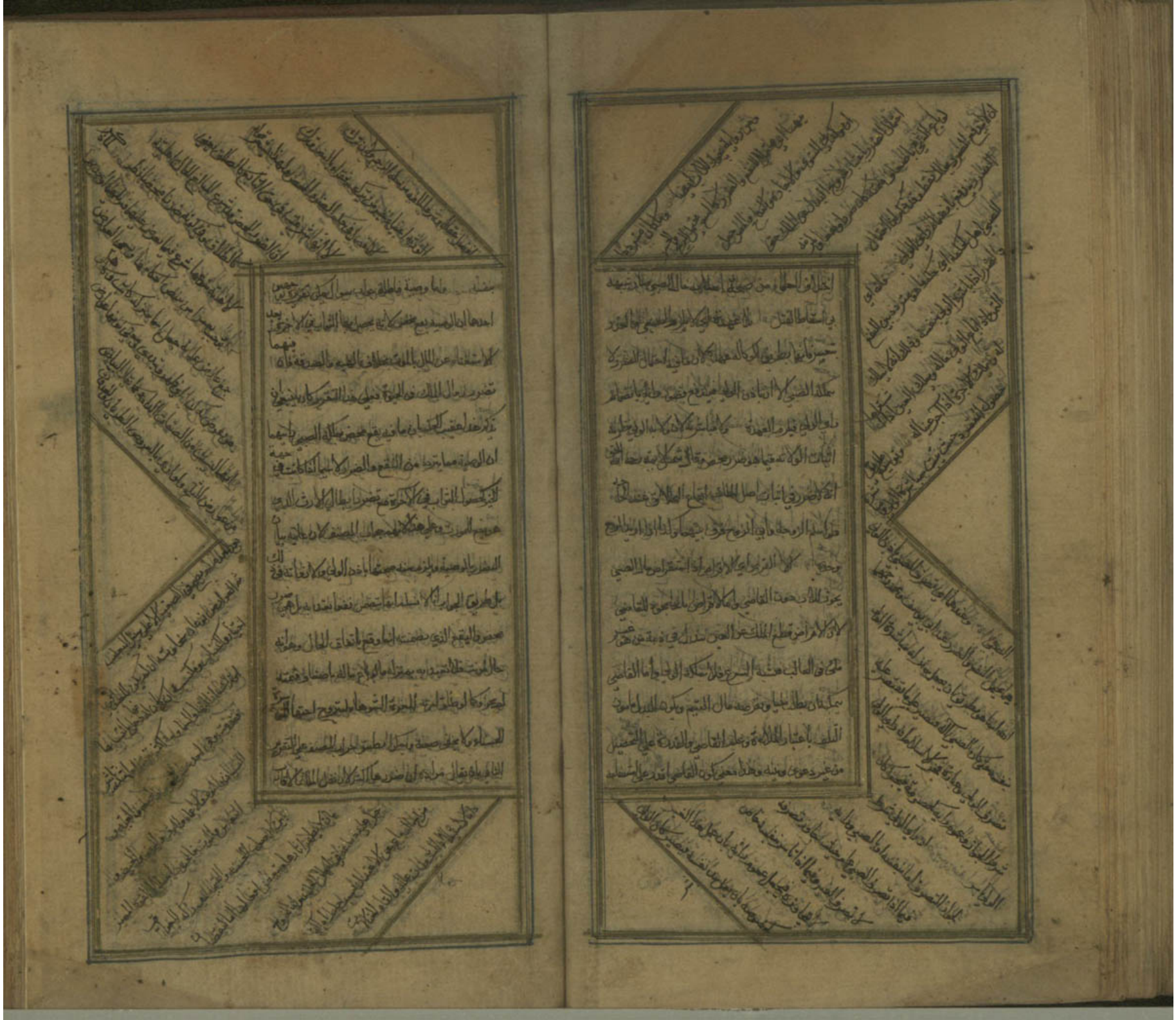

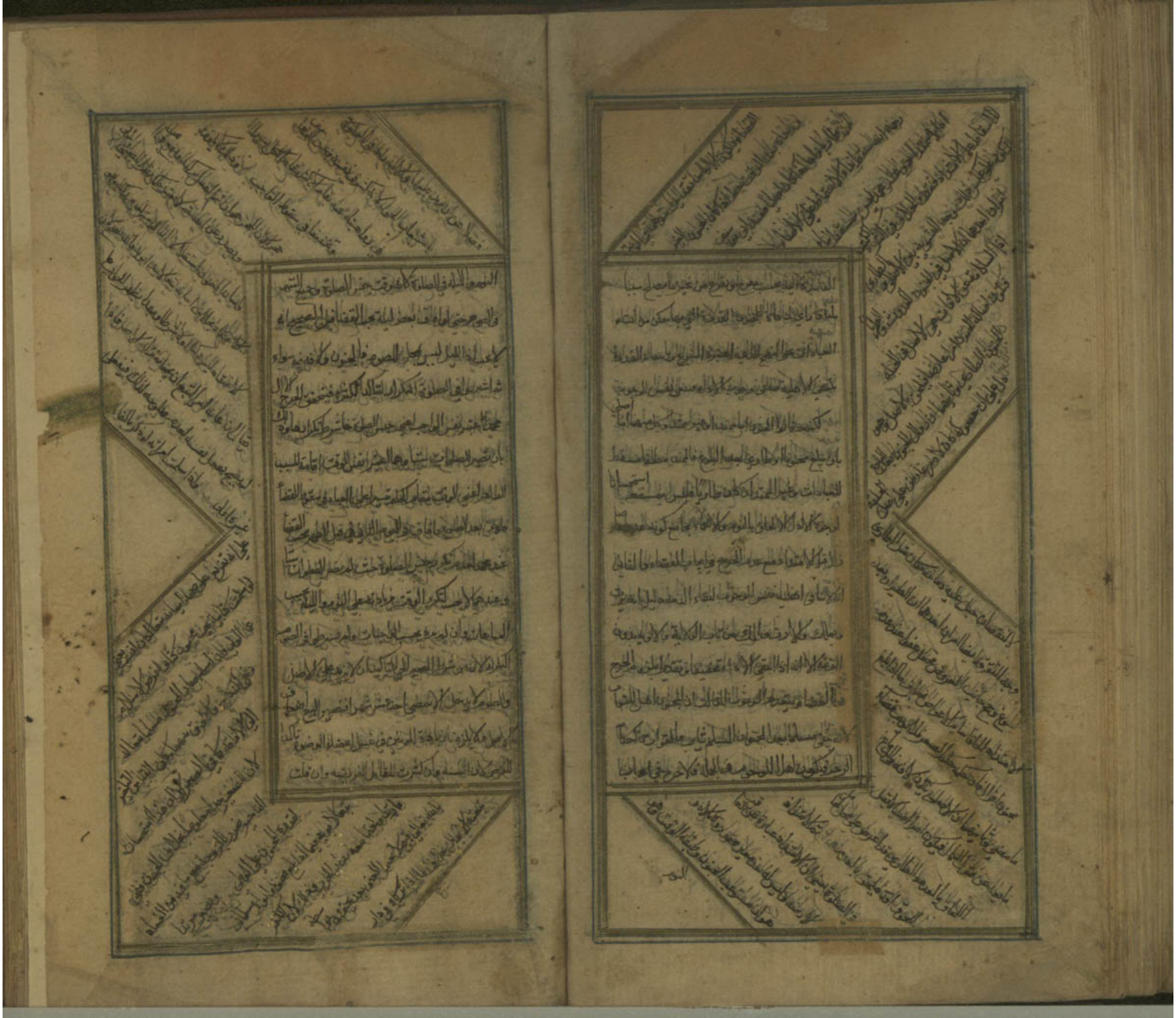

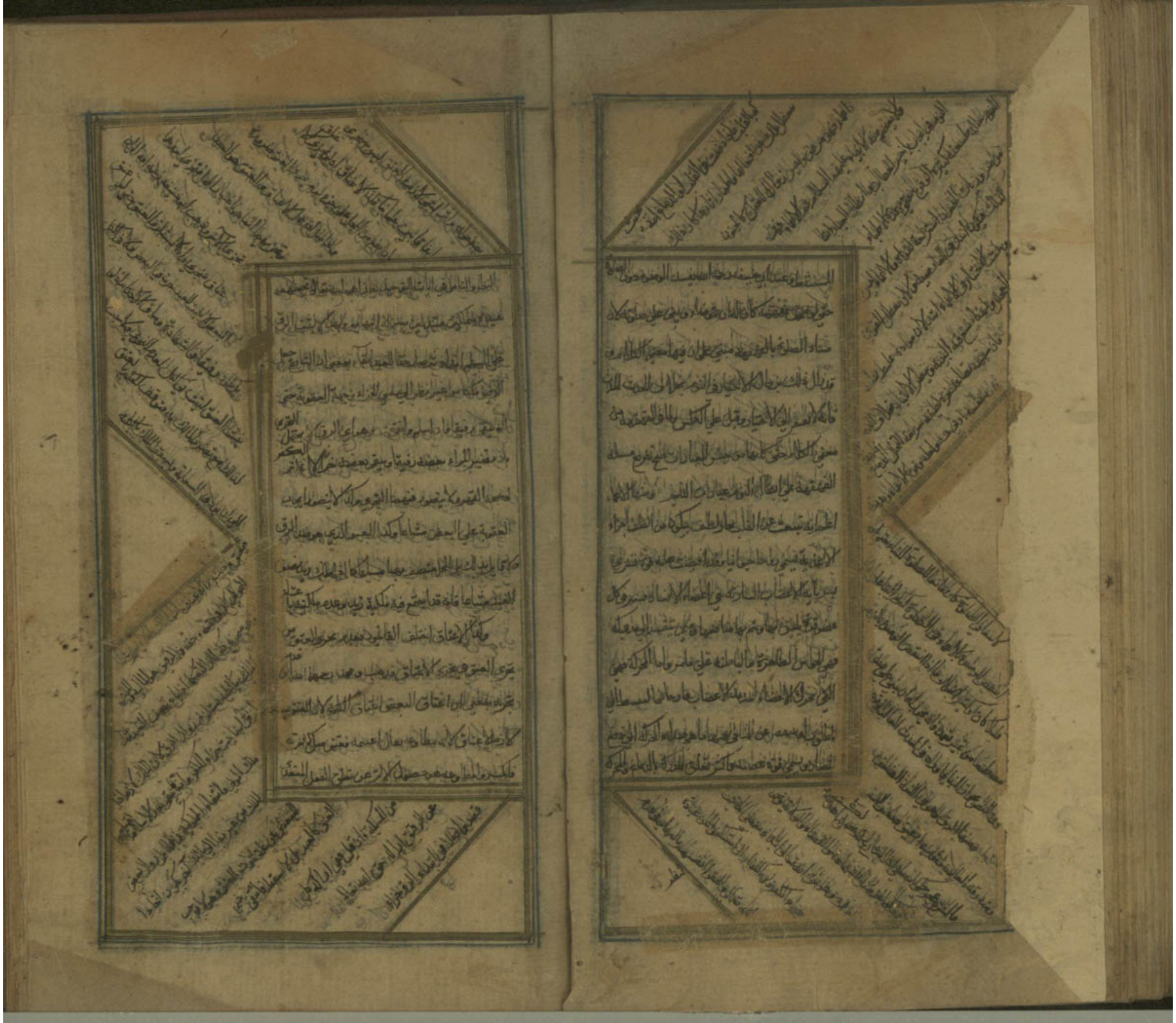

انت طالق وعندنا شافعي رح لا يقع لان
الاعتبار بالكلام انما هو للقصد الصحيح
وهو لا يوجد في الخطأ كالنائم وجوابه بذلك
في الكتاب وقوله لاستقام اليقظة والرضى
جواب عما يقال لو كان البلوغ عن عقل
قائما مقام القصد في الطلاق يوجب ان
يصح طلاق النائم اقامة البلوغ مقام
القصد لان القصد والعقل يقوم البلوغ مقام
الرضى في التصرفات المعتمدة الى الرضا كالبيع
والاجارة. لان الرضى امر باطن فكما ان القصد
الجواب ان السبب الظاهر انما يقام مقام
الشيء اذا كان ذلك الشيء خفيا بغير الوقوف
عليه وعدم القصد واهية استعمال العقل
في النائم معلوم بلا خروج وكذا وجود الرضى
وعلامة كان الرضى بإقامة الاختيار يجعل بعض

لسانه لغت هذا الشيء منك بكذا وقيل الخاطئ
وصدقه فان البليغ انما جرى على لسانه خطأ
فتوكيد المكره يتعقد نظرا الى اصل الاختيار
لان الكلام صدر عنه باختيار او بانا فان البلوغ
مقام القصد لكن يكون فاسدا غير جاد ولا مبرم
الرضى حقيقة واما الذي من غيره اي
القسم الثاني من العوارض المكتسبة وهو الذي
يكون من غير المكلف وهو الاكراه هو فعل
الغير على ان يفعل ما لا يرضاه ولا يختار لما
شرع له على وجه يفسد فيكون معدما للرضى لا
للاختيار اذ الفعل يصدر عنه اختيارا لكنه
لا يستند الاختيار بان يجعله مستندا الى اختيار
آخر وقد لا يفسد بان بان سوى الفاعل مستقلا
في فعله وحقيقة الاختيار هو القصد الى الشيء
متردد بين الوجود والعدم يترجح احدهما

القاعل من الغير بان فوات
النفس والعضو وهو سواء كان
ملجأ او غير ملجأ لان في
اهليه الوجوب ولا التكليف
بالاداء لبقاء الذمة والعقل
والبلوغ ولان ما اكره عليه انما

في ذلك المحل ومخالفة الحامل يستلزم بطلان
الاكراه لانه عبارة عن حمل الغير على ما يريده
الحامل ويرضاه على خلاف رضا الفاعل
وهو فعل معين فاذا فعل غيره كان طائعا
بالضرورة واكرهها ووارد لذلك مشاة
لان تبديل محل الجناية قد يستلزم تبديل
ذات الفعل وقد يستلزمه فالاول كما اذا
اكره على محرم محرما على قتل الصيد فقتله
يقتصر على الفاعل لان الحامل انما اكرهه على
الجناية على احرام نفسه ولو جعل الفعل
آلة للحامل لزم الجناية على احرام الحامل
لا احرام الفاعل فلم يكن آتيا بما اكرهه عليه
فلا يتحقق الاكراه الاقتصار
على الفاعل ينبغي ان يكون في حق الاثم
فقط دون الجزاء اذ الكفارة يجب
في الصور المذكورة على كل من الفاعل

الفاعل واما الكفارة
الواجبة على الحامل
فانما تجب مرتبة على قتل
الصيد بكراهة الغير عليه
عليه ولا اشارة اليه في
ذلك الا ان موجب الكفارة
الجناية على الاحرام وكل من
الفاعل والحامل جان على
نفسه اما الفاعل فبقتله الصيد
واما الحامل فبالاكراه

الغير عليه فالفعل الذي هو
باليد يتجاوز الفاعل في حق
ما وجب به من الجزاء والثاني
وهو ما يكون تبديلا لذات الفعل
فيقتضي التسليم على الفاعل اذ الآلة
التبديلية لا تعمل الا في محل
يصير به مقهورا
في ملك الغير على سبيل الاستيلاء
فيما اذا كان الفعل
الى الفاعل

في ان الفاعل في القسم الثاني
التسليم يصلح ان يكون آلة
بمنزلة الكسف والطرف وكل
ما يتبع ذلك من حيث عتبار
الجناية وتمام التصرف هو
فعل الفاعل على نفسه
والاعتاق وان كان لا يحتمل ذلك
يعني ان من التصرفات ما يتضمن
معنيين يمكن نسبة احدهما الى
الغير وكون الفاعل آلة والآخر
ذلك فيقتضي الاعتاق
على عبد الغير كما اذا اكره
من حيث ان قوله وتكلم با
الصيغة يضاف الى الفاعل اذ لا
يكون اذ لا يحتمل كون الفاعل آلة
فيقع العتق لكونه مضافا
الى المالك ومن حيث ان اتلاف
المال يضاف الى الحامل ويجعل
آلة لان الاتلاف فيحتمل ذلك
عليه في الاقوال فيجب الضمان
على الحامل ويجعل الفاعل
كالآلة

الى الفاعل وجعل تمليكا للعقد حتى ان
المشتري يملك المبيع ملكا فاسدا لا
نعقاد البيع وعدم نفاذه فلا يلزم
ذلك وقد يقال ان الفعل في المقالين
المذكورين ليس مما يحتمل كون الفاعل آلة
اذ لا يصح ان يجعل التخصص آلة للغير
من حيث انه جناية ولا في التسليم من
حيث انه اتمام للعقد لانه لا يقدر احدا
على الجناية على احرام الغير ولا على تمليك
مال الغير واتمام تصرفه وما ذكره فخر
الاسلام من انه لو جعل آلة تبديل محل
الجناية معناه انه لو لم يحتمل ذلك
لو فرض لبطل الاكراه والجواب ان المراد بما
حتمال الفعل كون الفاعل آلة انه يحتمل
ذلك في نفسه وبالنظر الى ذاته ولا اضافة

أو أمر ويكون الولاء
للعتاق وهو مقتضى
محل عليه وجب الضمان
الجواب عن اشارة